

## جيلبير الأشقر\*

### ترامب بين مواجهة موسكو واحتواء إيران

تمر منطقة الشرق الأوسط بمتغيرات جذرية يكثر فيها اللاعبون الدوليون والإقليميون، وتتغير التحالفات المحلية فيها، متأثرة بصورة خاصة بالمتغيرات التي تعترى سياسة البيت الأبيض. وهذه المقالة ترصد الأثر الذي يتركه انتقال الحكم في البيت الأبيض من الرئيس الديمقراطي السابق باراك أوباما، إلى الرئيس الجمهوري الحالي دونالد ترامب، سواء إزاء العلاقات العربية - العربية، أو العلاقات ما بين الدول الإقليمية المتورطة في صراعات ما بعد "الربيع العربي".

وقد خضعت منطقة الشرق الأوسط طوال عقود لنظام خاص من "الضوابط والموازنات" جرّاء وقوعها بين تأثير قوتين خارجيتين، مركزهما واشنطن وموسكو. وكان ذلك خلال مرحلة "الحرب الباردة"، أي منذ الحرب العالمية الثانية، حتى احتضار الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٩٠، وانتهاء منظومة الدول الأوروبية الشرقية التي كانت تدور في فلكه، ثم زواله في نهاية السنة اللاحقة. وقد دخلت المنطقة العربية منذ سنة ١٩٩٠ قبل سواها من مناطق العالم، فيما سمّاه أحد الصحافيين الأميركيين في خريف تلك السنة نفسها، "الأوان الأحادي القطب" (the unipolar moment)، وكان يعلّق على انتشار القوات الأميركية في منطقة الخليج تمهيداً لانقضاضها على العراق وطرد قواته من الكويت التي احتلتها تلك القوات في آب/أغسطس. وبلغت هيمنة واشنطن في الشرق الأوسط ذروتها آنذاك على خلفية أفول النفوذ السوفياتي،

**من** الطبيعي أن ينظر العالم باهتمام شديد إلى تداعيات عملية انتقال السلطة الأميركية، إذ إن الولايات المتحدة قوة عالمية عظمى تضطلع بدور الناظم في العلاقات الدولية، بينما الشرق الأوسط يتأثر بقوة بالتراجع النسبي للقوة الأميركية الذي ينعكس على السلوك الغريب لمن يقيم في البيت الأبيض، مع أن الرئيس الأميركي يحوز دستورياً وفعلياً صلاحيات في مجال السياسة الخارجية أكبر ممّا يحوزه في المجال الداخلي في وجه السلطتين التشريعية والقضائية وفق نظام "الضوابط والموازنات" (checks and balances) الذي يميّز الديمقراطية الأميركية، والذي شهدنا مفعوله بجلاء تام خلال الأشهر الأولى من رئاسة دونالد ترامب.

\* أستاذ في دراسات التنمية والعلاقات الدولية، ورئيس مركز الدراسات الفلسطينية في معهد الدراسات المشرقية والأفريقية في جامعة لندن.

الشيعية العراقية، وسرّع إرباك الاحتلال الأميركي بما ساهم في إخراجه وترك المجال فسيحاً أمام الهيمنة الإيرانية.

وهذا ما استُكمل في سنة ٢٠١١ مع خروج القوات الأميركية من العراق، تاركة وراءها دولة جاءت كي تحولها إلى محمية أميركية وتركبتها دولة تابعة لإيران، عدو أميركا الرقم واحد في المنطقة. ففي تلك السنة بلغت الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط مستواها الأكثر انحطاطاً منذ الذروة التي بلغت في مطلع تسعينيات القرن المنصرم، كما أن سنة ٢٠١١، فضلاً عن الهزيمة الكبرى التي مُنيت بها الولايات المتحدة في العراق، شهدت انتفاضة "الربيع العربي" التي خلّخت أركان "النظام العربي الجديد" الذي أعلنته واشنطن في إثر حربها على العراق قبل عشرين عاماً تماماً.

إزاء العاصفة التي هبّت على المنطقة العربية في تلك السنة، فضّل باراك أوباما المواقفة والاحتواء على المواجهة التي لم يكن في وسعه الخوض فيها أصلاً، فترك الجيش المصري يتخلص من حسني مبارك بعد تعنّت هذا الأخير في وجه الانتفاضة الشعبية، واتكّل في خيار الاحتواء على دور جماعة الإخوان المسلمين من خلال وساطة إمارة قطر، وكانت هذه الأخيرة قد حلّت محل المملكة السعودية في رعاية الجماعة بعد القطيعة التي وقعت بين الطرفين في سنة ١٩٩٠ بسبب تنديد الجماعة بالتدخل الأميركي في الخليج. وبهذا التدخل في "الربيع العربي" وما تلاه، عقدت قطر تحالفاً مع تركيا رجب طيّب أردوغان لحاجتها إلى قوة عسكرية إقليمية تستند إليها، وقد تعزّز هذا التحالف بالوصاية التي فرضها البلدان على جماعة الإخوان المسلمين عامة، وعلى المعارضة السورية خاصة، في حين أدت الأزمة السورية إلى تدهور علاقات الصداقة التي كانت قطر قد نسجت مع إيران، سعيّاً من الإمارة للارتباط بأثقال مضادة لتقل جارتها السعودية التي تخشى أطماعها. أمّا تفضيل أوباما في وجه "الربيع العربي"

إلى حدّ أن نظام حافظ الأسد في سورية شارك هو نفسه في الائتلاف الذي خاض الحرب ضد العراق بقيادة الولايات المتحدة. ولم يبقَ بين المحيط والخليج في ذلك الحين سوى دولة عربية وحيدة تعاند واشنطن هي ليبيا معمر القذافي، لكنها ما لبثت أن انعطفت هي الأخرى في سنة ٢٠٠٣. غير أن تلك السنة ذاتها شهدت انتقال نظام بشار الأسد إلى "الممانعة" بالتحالف مع إيران على خلفية معارضته الاحتلال الأميركي للعراق.

أمّا سبب هذا الموقف الأخير، فلا يكمن في أن بشار كان أكثر "وطنية" من والده الذي سار في ركاب واشنطن في حرب ١٩٩١، وإنما في الفارق بين الحربين. فالأولى هدفت إلى طرد العراق من الكويت وإضعاف نظام بغداد، "الشقيق البعثي اللدود" لنظام دمشق، بينما قصدت الثانية إسقاط ذلك التوأم العراقي بحجة إحلال الديمقراطية مكانه، وهو ما لم تكن دمشق لتستسيغه قط. أمّا طهران التي استند النظام فيها إلى شرعية شعبية أقوى كثيراً من شرعية النظام السوري، فلم ترَ في الاحتلال الأميركي للعراق ما يهددها بقدر ما رأت فيه فرصة ذهبية لبسط سيطرتها الطائفية على العراق.

والمحصلة أن "جبهة الممانعة" كانت مبنية على تناقض ظاهري في المواقف، إذ إن دمشق عارضت الاحتلال الأميركي إلى حدّ أن استخباراتها سهّلت نشاط تنظيم "القاعدة" في العراق، وقد انتسب إليه عدد كبير من بقايا النظام البعثي هناك، بينما باركته طهران بصورة ضمنية دافعة القوى العراقية الطائفية التابعة لها (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة) إلى التعاون معه. والحقيقة أن طهران كانت مرتاحة تماماً لتصاعد نشاط تنظيم "القاعدة" في العراق ("الدولة الإسلامية في العراق" لاحقاً) على الرغم من تعصبه الطائفي السنّي، بل بسبب ذلك التعصب، لأنه سرّ التنافر الطائفي الذي من شأنه حضّ شيعة العراق على الاحتماء بالتنظيمات الطائفية

خيار المواكبة والاحتواء على خيار التصدي، فأثار امتعاض الدولتين الخليجيتين المتعارضتين مع قطر، وهما المملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتان رأتا في الانتفاضة تهديداً خطراً لاستقرار المنطقة ولمصالحهما، ونظرتا إلى جماعة الإخوان كطرف خطر يسعى لإسقاط الأنظمة الإقليمية بغية الاستيلاء على السلطة. وفي الواقع، فإن المملكة ذهبت إلى حدّ رفض المشاركة في قصف ليبيا (خلافاً لدولة الإمارات) على الرغم من بغض حكامها الشديد لمعمر القذافي، وقد انتظرت هي والإمارات طويلاً قبل إعلان وقوفهما ضد بشار الأسد بسبب اتكاله على إيران، ثم دخولهما في تنافس مع قطر على تمويل الجماعات المسلحة المعارضة لنظامه. ولم يلبث المحور القطري - التركي الذي بلغ ذروة نفوذه في صيف سنة ٢٠١٢ مع انتخاب مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي رئيساً لمصر، أن مُني بضرية قاصمة بعد عام تماماً، أي في صيف سنة ٢٠١٣، عندما قامت القوات المسلحة المصرية بالإطاحة بمرسي، وأشرفت على سحق جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وقد هلت الرياض وأبو ظبي للانقلاب المصري، كما رَحَبتا بانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر. وشكّلت مصر السيسي مع دولة الإمارات محوراً متشدداً في عداته لجماعة الإخوان، تدخّل عسكرياً في ليبيا دعماً لخليفة حفتر الذي أخذ على عاتقه محاربة الإخوان المحليين وحلفائهم، والسعي لإرساء حكم عسكري على طراز حكم السيسي في الأراضي الليبية كافة.

في تلك الأثناء، زاد كثيراً في امتعاض الحكام السعوديين من سياسة الإدارة الأميركية إزاء "الربيع العربي"، تفضيلاً أوباما في سياسته تجاه إيران خيار المهادنة على خيار المواجهة، فقد راهن الرئيس الأميركي السابق على التنافس داخل الجمهورية الإسلامية بين جناح المتشددين، وأهم قوة فيه الحرس الثوري مدعوماً من المرشد الأعلى علي خامنئي، وجناح

الإصلاحيين الذي يمثله رئيس الجمهورية حسن روحاني، وأدت تلك السياسة إلى "الاتفاق النووي" بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، زائد ألمانيا. فتسبب نهج أوباما إزاء إيران بتقارب بين المملكة السعودية ودولة إسرائيل، ذلك بأن الطرفين يرفضان النهج المذكور، ويريان في طهران عدوهما الرئيسي.

وأفرز الجمع بين نهج أوباما في مواكبة "الربيع العربي"، ونهجه في مهادنة إيران، سياسة أميركية في سورية تميّزت ببلادة الموقف وانخفاض مستوى التدخل على الأرض في وجه نظام الأسد. فقد ترك أوباما إدارة ملفّ المعارضة للمحور القطري - التركي، واكتفى ببرنامج تسليح وتدريب شديد التواضع إلى حدّ بدا معه كأنه رمزي الغرض منه رفع العتب، إذ اقتصر على إعداد قوة محدودة العدد والفاعلية على الحدود السورية - الأردنية خاصة.

أمّا الدور الأهم الذي قامت به واشنطن في الحرب التي دارت رحاها في سورية منذ أواخر سنة ٢٠١١، فكان دوراً سلبياً قوامه الحرص الأميركي على منع إمداد قوات المعارضة السورية بوسائل دفاع مضاد للطيران، بحيث ساهمت واشنطن مساهمة حاسمة في منح النظام السوري، ومعه لاحقاً عرابه الروسي، حرية مطلقة في قصف المعارضة ومناطق وجودها من الجو. ولم تمسّ واشنطن مباشرة بقوات النظام في عهد أوباما، حتى عندما أتاحت له فرصة تسديد ضربة لها عند تخطّي دمشق ذلك "الخط الأحمر" الذي رسمه هو ذات يوم في شأن السلاح الكيميائي.

لقد منح أوباما محاربة تنظيم داعش الأولوية في الساحة السورية، مع ارتكاز مجهوده الحربي على الجمع بين القصف الجوي والاعتماد الميداني على القوات الكردية. وكانت نتيجة هذا الاعتماد توتر العلاقات بين واشنطن وأنقرة، إذ بات تقدّم القوات الكردية السورية، المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، هاجس

أما المقصود بالصنف الأخير من العقوبات، فهو حرب تخفيض أسعار النفط التي شنتها المملكة السعودية على إيران وروسيا (وفنزويلا أيضاً) منذ سنة ٢٠١٤ وبتشجيع أميركي. فقد كان لحرب النفط تلك عواقب غير مقصودة من طرف السعودية، أبرزها أنها ساهمت مساهمة كبيرة في ترجيح كفة المعتدلين في إيران، وفي حفز طهران على توقيع الاتفاق النووي في سنة ٢٠١٥، الذي أثار سخط المملكة ومعها الدولة الصهيونية.

تلك كانت أوضاع منطقة الشرق الأوسط بتعقيدها العظيم كعادة هذه البقعة من العالم، عندما أخذ نجم دونالد ترامب يسطع في فلك الانتخابات الرئاسية الأميركية في سنة ٢٠١٦، وصولاً إلى فوزه بالرئاسة في خريف السنة نفسها. وقام بوتين بترتيب الأوضاع بحيث يتحكم في الورقة السورية بشكل متين قبل التغيير الرئاسي في واشنطن، فوضع كل ثقله في إنجاز معركة حلب، وغايته من الإجهاد على المعارضة في المدينة تأكيد بقاء نظام الأسد، وتفوق التحالف السوري - الروسي - الإيراني على الأرض.

وقد استفاد بوتين من انعطاف أردوغان الذي قرر تجديد العلاقة معه وتصعيدها إلى مرتبة التعاون في الملف السوري، فحصلت موسكو على امتناع تركيا من دعم قوات المعارضة في معركة حلب، وأذنت للجيش التركي في المقابل بدخول شمال سورية سعيًا للحوّل دون تمكّن القوات الكردية من الوصل بين مناطق سيطرتها. وما إن انتهت معركة حلب حتى انقلب بوتين بسحر ساحر من طرف في النزاع إلى حكم بين المتنازعين، فجمع النظام والمعارضة في آستانا بمعونة ومشاركة إيران وتركيا، ناصباً نفسه سيداً لأوحد للموقف في سورية.

راهن بوتين على استعداد الرئيس الأميركي الجديد لعقد صفقة شاملة معه، إذ كان هذا الأخير قد شدد مراراً خلال الحملة الانتخابية

أردوغان الرئيسي. وفي الواقع، فإن علاقته بذاك الحزب كانت قد انحطت في سنة ٢٠١٥ في إثر مساهمة الحركة الكردية المتحالفة مع فئات من اليسار التركي في إفقاد حزبه، حزب العدالة والتنمية، الأغلبية المطلقة في البرلمان التركي. ومنذ ذلك أعاد أردوغان تفجير النزاع مع الحركة الكردية في تركيا، وتمكّن، بتأجيج العصبية القومية التركية فضلاً عن استغلاله الدين والطائفية، من إعادة الحصول على الأغلبية النيابية، منتهزاً فرصة المحاولة الانقلابية الفاشلة ضده في صيف سنة ٢٠١٦ كي يستكمل إرساء حكم سلطوي من خلال تطهير شتى أجهزة الدولة التركية من المعارضين له.

إن نهج أوباما الحريص على عدم التورط في معركة شبه مباشرة مع إيران في سورية هو الذي حدا به إلى القبول بتدخل روسيا العسكري المباشر في ذلك البلد الشهيد بدءاً من خريف سنة ٢٠١٥. فموسكو كانت قد أخرجت أوباما من ورطة أزمة السلاح الكيماوي، وأنقذت حليفها السوري في آن واحد بصوغها الصفقة القاضية بنزع السلاح المذكور تحت إشراف دولي. وكان حساب أوباما أن موسكو بتدخلها المباشر في سورية ستتمكن من تقليص الدور الإيراني، وفرض تسوية سياسية تؤدي إلى وقف الحرب. ولا شك في أن فلاديمير بوتين أخذ في الحسبان، بتدخله المباشر في النزاع السوري، بلوغ ذلك النزاع حداً بات يشكل تهديداً مباشراً لأمن حلفاء واشنطن الأوروبيين من خلال الازدياد الكبير في تدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا منذ صيف سنة ٢٠١٤، وتصاعد خطورة العمليات الإرهابية التي تبناها تنظيم القاعدة وداعش داخل أوروبا بدءاً من اعتداءات باريس في أوائل سنة ٢٠١٥.

أدرك بوتين أن الورقة السورية ستكون ورقة عظيمة القيمة بيده في المقايضة مع الدول الغربية على ملف أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، ولأجل حصوله على رفع العقوبات المفروضة على بلاده، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية.

على رغبته في التعاون مع روسيا، وتفضيله بقاء الأسد في الحكم بصفته أهون الشرور في الساحة السورية. غير أن ترامب فاجأ الجميع عندما تجلّى أول فعل بارز لولايته الرئاسية إزاء سورية في قصف قاعدة الشعيرات الجوية التابعة للنظام السوري، في إثر معاودة هذا الأخير استخدام السلاح الكيماوي. بل افتخر ترامب بالفارق بين استعداده لضرب نظام الأسد وخشية سلفه أوباما، مع أن ترامب نفسه سبق أن انتقد أوباما لتدخله في النزاع السوري. وطبعاً امتعضت موسكو من تلك الضربة، على الرغم من تفسيرها الممكن كحلقة في سياسة "التصعيد من أجل التخفيض"، وهو الشعار الذي لخص به أحد محرري صحيفة "واشنطن بوست" سياسة ترامب الخارجية في مقالة صدرت قبل أيام فقط من ضربة الشعيرات.

أما أهم ما ظهر في نهج الإدارة الأميركية الجديدة في المنطقة العربية فهو تخليّ ترامب عن سياسة أوباما في محاولة احتواء الانتفاضة العربية والتعاون في هذا السبيل مع المحور القطري - التركي والإخوان المسلمين، وتبنيّ الرئيس الجديد سياسة محور السعودية والإمارات المتحدة ومصر الرامية إلى القضاء على آثار "الربيع العربي". وتجلّى ذلك في اختيار ترامب للسعودية كأول بلد يزوره بصفته رئيساً، وتشجيعه المملكة وحلفاءها على شنّ حملة مسعورة ضد قطر، الأمر الذي أدى إلى بلبلّة كبيرة في واشنطن لاصطدامه بحاجة وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيّتين إلى الخدمات الجليلة التي تقدّمها قطر لهما، فضلاً عن أهمية الإمارة الصغيرة في مجال الإنتاج الغازي. ومثّل موقف الوزارتين وزير الخارجية والمدير السابق لكبرى الشركات النفطية الأميركية، ريكس تيلرسون، في وجه "كبير استراتيجيّي" ترامب، ستيفن بانون، الغارق في اليمينية وكراهية الإسلام، والذي رأى في العداء للأصولية الإسلامية السياسية الحديثة، ممثلة في الإخوان المسلمين وإيران، قاسماً مشتركاً

بينه وبين التحالف الإماراتي - المصري. وكانت إحدى نتائج اعتلاء ترامب سدة الرئاسة الأميركية أن حاد الحكم السعودي عن نهج توحيد الصف السنّي في وجه إيران الذي كان قد سلكه لفترة في عهد الملك سلمان، وذلك بعدما شنّ حرباً على اليمن على رأس ائتلاف ضمّ قطر، دعماً لائتلاف يمّني شمل الإخوان المسلمين في حزب الإصلاح، فضلاً عن دعم السعودية وقطر المشترك في سورية لائتلاف ضمّ الإخوان المسلمين السوريين. وبنتيجة موقف ترامب، تبنّت السعودية موقف الإمارات ومصر المتشنج، الأمر الذي ألحق ضرراً واضحاً بمعركتها ضد إيران، إذ أدى هذا الموقف إلى طرد قطر من الائتلاف المحارب في اليمن، وأضعف الجبهة العربية القائمة في مواجهة طهران. أما المحطة اللاحقة في سياسة ترامب الشرق الأوسطية فكانت إيكاله بوتين مسؤوليّة الإشراف على وقف إطلاق النار الموضوعي في سورية، والذي أعلنه الرجلان في أثناء قمة العشرين في مدينة هامبورغ الألمانية في تموز/يوليو الماضي، ثم إعلان واشنطن بعد تلك القمة بأيام قرار وقف برنامج أوباما المتواضع في تدريب وتسليح قوة سورية. وقد رأى المراقبون في وقف البرنامج المذكور تأكيداً لقبول ترامب بنظام آل الأسد.

ويبقى جانبان من سياسة أوباما الإقليمية في قيد التنفيذ في ظل الإدارة الأميركية الجديدة، أحدهما طوعي وثانيهما اضطراري: الأول هو الاعتماد على القوات الكردية في محاربة داعش، فقد عززت واشنطن دعمها تلك القوات بما أغاظ حليفها التركي دافعاً إياه إلى مزيد من التقارب مع موسكو؛ أما الثاني فهو مواصلة العمل بالاتفاق النووي الذي عقده إدارة أوباما مع طهران، وقد عجزت الإدارة الجديدة حتى الآن عن جمع شروط نقضه على الرغم من رغبتها المعلنة في ذلك، ومن تهديدها الكلامي المتصاعد ضد طهران. ويبدو أن غاية ترامب الرئيسية في الساحة

بيد أن هذا السيناريو مشروط بموافقة بوتين الذي يُمسك بالورقة السورية في يده، إلا إن موافقته مرهونة بما يستطيع أن يحصل عليه لقاءها في إطار صفقة كبرى مع الغرب. ونعود هنا إلى صلاحيات الرئيس الأميركي التي، وإن كان أقواها في مجال السياسة الخارجية، إلا إن السلطتين التشريعية والقضائية تستطيعان أن تحذًا منها. وعند كتابة هذه الأسطر، كان يبدو أن قرار الكونغرس الأميركي فرض عقوبات جديدة على روسيا، علاوة على منع الرئيس من تعديلها من دون الرجوع إليه، من شأنه أن يلزم ترامب بمواجهة مع موسكو رغم أنفه، بما قد يُبعد أفق تسوية النزاع السوري. ■

السورية هي التوفيق بين إنهاء النزاع وطرد إيران خارج البلد. ولا مجال لتحقيق ذلك سوى بواسطة قرار لمجلس الأمن الدولي يقضي بنشر قوات حفظ سلام دولية في سورية، تشكّل القوات الروسية عمودها الفقري، وكذلك بخروج جميع الأطراف الأجنبية المسلحة غير المنضوية تحت راية الأمم المتحدة. والحقيقة أن هذا السيناريو هو أفضل ما يمكن توحيه لسورية، إذ إن من شأنه وحده ضمان وقف النزاع المسلح وإقناع اللاجئين السوريين بالعودة إلى بلدتهم، أو على الأقل، فإن حظوظ هذا السيناريو في إنجاز هذه الغايات إنما هي أعلى من حظوظ أي صيغة أخرى في الوقت الراهن.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## بلادنا فلسطين (الجزء الثالث) الديار النابلسية (١)

مصطفى مراد الدباغ  
تقديم: وليد الخالدي

٢٥ دولاراً (تجليداً فنياً)

٥١٣ صفحة